

المحاضرة 2: تصنيفات الضريبة وآثارها الاقتصادية

1- تصنيفات الضريبة:

توجد عدة أنواع من الضرائب، يمكن تصنيفها اعتمادا على أكثر من معيار كما يلي:

أ- التصنيف حسب معيار المادة الخاضعة للضريبة:

✓ **الضريبة الوحيدة:** يقصد بها فرض ضريبة موحدة على الدخل المتولد على مختلف المصادر، بعد خصم جميع التكاليف اللازمة للحصول على الدخل، وبعبارة أخرى يجمع ما يحصل عليه الشخص الواحد من الدخول المختلفة على أنها وعاء واحد. تتميز الضريبة الوحيدة باقتصاد نفقات التحصيل وبالبساطة، لكن يعيبها أن اكتفاء الدولة بضريبة واحدة لتغطية كل النفقات، يجعل مبلغ هذه الضريبة مرتفعا جدا، مما يدفع المكلف بها إلى التهرب منها، كما أن هذه الضريبة تسمح فقط بتحقيق الهدف المالي دون غيره من الأهداف.

✓ **الضريبة المتعددة:** يعني هذا النظام إخضاع الممولين لأنواع مختلفة من الضرائب، فحسبه تعتمد الدولة على أنواع مختلفة من الضرائب التي يخضع لها المكلفون، ومن ثم تتعدد وتختلف الأوعية الضريبية.

نظرا لما يكتنف الضريبة الوحيدة من عيوب، أعرضت الدول عنها، وأخذت بنظام الضرائب المتعددة، لأن هذا الأخير يوزع العبء على كل الأفراد، ومن ثم لا تتأثر فئة من المجتمع دون غيرها، وتحصل الدولة على إيرادات كافية لتغطية تكاليفها العامة، كما أن وعاءها يتكون من أنشطة مختلفة، تقرض عليها ضرائب متعددة، مما يسمح بالتمييز بين المداخل فقد ينخفض سعر الضريبة المفروض على كسب العمل، في حين تزداد الضريبة على الإيرادات الرأسمالية، بما يحقق إيرادات ضريبية أعلى.

ب- التصنيف حسب معيار الواقعة المنشأة للضريبة:

✓ **الضرائب على رأس المال:** والتي تنشأ من واقعة تملك رأس المال، والتي يقصد بها من الناحية الضريبية، مجموع الأموال المنقولة (الأسهم، السندات...)، والعقارية (المبينة، وغير المبينة...) التي يمتلكها الشخص في لحظة معينة، والقابلة للتقدير بالنقود، سواء كانت تدر دخلا أم لا.

✓ **الضرائب على الدخل:** تتولد عن واقعة تحقق الدخل، ويفهم من الدخل كل ما يحصل عليه الشخص من إيراد مقابل السلع التي ينتجها، أو الخدمة التي يقدمها، ولتحديد مفهوم الدخل بشكل أدق هناك نظريتين:

- التركيز على المصدر الذي يأتي منه الدخل، حيث يعد ما يحصل عليه المكلف بصفة دورية ومنتظمة من أموال وخدمات يمكن تقييمها بالنقود دخلاً؛
- تحديد الدخل من خلال النظر إلى الزيادة في القيمة الإيجابية التي حصلت في ذمة المكلف خلال مدة زمنية معينة، مثل مزاوله عمله الاعتيادي أو عن طريق مباشرة نشاط كالأرباح الناجمة عن بيع الأسهم.

وتحتل الضرائب على الدخل أهمية كبرى، وتعود الأهمية إلى قدرة ضرائب الدخل على استيعاب أوجه النشاط الاقتصادي المختلفة، وبواسطة ضريبة الدخل يمكن التعرف على حالة الفرد الحقيقية من حيث قدرته التكاليفية، وقياس طاقته الضريبية، بحيث تقطع من الدخل نسبة تتماشى مع ظروفه الشخصية ومبدأ العدالة الضريبية.

✓ **الضرائب على الاستهلاك:** إن هذه الضرائب هي نتاج واقعة الاستهلاك التي مفادها أن الالتزام بدفع الضريبة ينشأ بمجرد شراء السلعة، ويقصد بالضرائب على الاستهلاك، تلك الضرائب التي تفرض على الدخل عند استعماله في أوجه معينة تتمثل بالحصول على السلعة الاستهلاكية.

ج- **التصنيف حسب معيار تحمل العبء الضريبي:** وهو التصنيف الذي يأخذ به التشريع الضريبي الجزائري، حيث تصنف الضرائب حسب هذا المعيار إلى:

- ✓ **الضرائب المباشرة:** هي ضرائب يتحملها المكلف مباشرة، ولا يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر.
- ✓ **الضرائب غير المباشرة:** هي عكس الضريبة المباشرة، حيث أن المكلف يستطيع نقل عبئها إلى شخص آخر، مثل الرسوم الجمركية التي تكون متضمنة في التكاليف عند تحديد الأسعار، وكذلك الرسم على القيمة المضافة التي يستطيع التاجر نقلها للمستهلكين.

وفي هذا الصدد، نؤكد أن معيار تحمل العبء الضريبي (استقرار الضريبة) ليس المعيار الوحيد الذي يمكن على أساسه التمييز بين الضرائب المباشرة والضرائب غير المباشرة، فعلى أساس المعيار الإداري، تكون الضرائب المباشرة من اختصاص مصلحة الضرائب، أما الضرائب غير المباشرة فقد تكون من اختصاص هيئات إدارية أخرى كمصلحة الجمارك ومصلحة التسجيل العقاري، كما تعتبر ضرائب

مباشرة تلك الضرائب التي تتم جبايتها عن طريق جداول اسمية تتضمن أسماء المكلفين، ونوع الضريبة ومقدارها ومواعيد دفعها... في حين تعتبر ضرائب غير مباشرة تلك الضرائب التي لا تُجبي بناء على جداول اسمية، وإنما بناء على حصول الوقائع المؤدية قانونا إلى فرضها كواقعة اجتياز الحدود بالنسبة للرسوم الجمركية.

معيار آخر يمكن على أساسه التمييز بين الضرائب المباشرة وغير المباشرة هو معيار ثبات المادة الخاضعة للضريبة، وحسبه تكون الضريبة مباشرة إذا اتسمت المادة المفروضة عليها الضريبة بالثبات والاستمرار والانتظام، بينما تعتبر ضريبة غير مباشرة الضريبة المفروضة على الأعمال المنقطعة والتي لا تتصف بالاستمرار والدوام.

د- **التصنيف حسب معيار سعر الضريبة:** إن سعر الضريبة هو النسبة المئوية التي تطبق على الوعاء الضريبي بعد تحديده، ومن ثم تحديد مبلغ الضريبة الواجب دفعه لمصلحة الضرائب، ويتم تحديد معدل الضريبة وفق عدة اعتبارات، وقد يكون ثابتا مهما تغير الوعاء الخاضع للضريبة، وفي هذه الحالة يطلق عليها الضريبة النسبية، وقد يكون المعدل متصاعدا، أي يزداد كلما ارتفع الوعاء، وعندها يطلق عليها الضريبة التصاعدية.

✓ **الضرائب النسبية:** ويقصد بها تلك الضريبة المحسوبة على أساس معدل ثابت مهما كان حجم المادة الخاضعة للضريبة، ومن أمثلتها الضريبة على أرباح الشركات، والرسم على القيمة المضافة. ويبرر الاقتصاديون التقليديون، مؤيدو نظرية الضريبة النسبية، هذه الضريبة بما يلي:

- إن الضريبة النسبية أكثر عدالة من الضريبة التصاعدية نظرا لمعاملتها لكل المكلفين بشكل متساوي، لكن في الحقيقة هي بعيدة عن العدالة الضريبية، ففرض ضريبة بمعدل واحد على كل الأوعية مهما كانت قيمتها سيؤدي إلى تحويل الثروة بشكل غير مباشر من أصحاب الدخل المنخفضة إلى أصحاب الدخل المرتفعة؛

- اعتبار الضريبة ثمنا للخدمات المقدمة من طرف الدولة، ومن ثم يكون الثمن الذي يدفع من أجل الحصول على الخدمات واحدا بصرف النظر عن الكميات المشتراة من الخدمة.

✓ **الضرائب التصاعدية:** إن الاعتقاد السائد لدى الاقتصاديين المحدثون بأن الضريبة التصاعدية هي أكثر عدالة ضريبية من العدالة النسبية نظرا لأخذها للقدرة التكاليفية للمكلف، وبالتالي تقليل الفجوة

بين أصحاب الدخل المرتفعة وأصحاب الدخل المنخفضة. ويمكن التمييز بين نوعين من الضريبة التصاعدية هما:

- **الضريبة التصاعدية بالطبقات:** بحيث يقسم وعاء الضريبة إلى عدة طبقات، ويخضع وعاء كل طبقة لمعدل متصاعد، فكلما ازداد وعاء طبقة معينة إلا وارتفع معدل الضريبة، فالمكلف بالضريبة يدفع مبلغ الضريبة المحسوب على أساس معدل الطبقة التي ينتمي إليها دخله. ويعيب هذه الطريقة عدم عدالتها نسبيا باعتبار أنه كلما ازداد الدخل بدينار واحد ينتقل مباشرة للطبقة الأخرى التي يخضع دخلها لمعدل مرتفع يكلفه تكاليف أكبر من الأولى.
- **الضريبة التصاعدية بالشرائح:** يقسم وعاء الضريبة إلى عدة شرائح يطبق على كل منها معدل معين، يرتفع كلما انتقلنا إلى شريحة أعلى، وهو النوع المطبق في الجزائر لحساب مبلغ الضريبة على الدخل الإجمالي، حيث يقسم الدخل لعدة شرائح، وتخضع كل شريحة منه للمعدل الموافق لها، وبالنهاية يخضع الدخل لعدة معدلات بقدر ما يحتوي من شرائح.

2- الآثار الاقتصادية للضريبة:

تنقسم الآثار الاقتصادية للضريبة إلى نوعين:

- أ- **الآثار غير المباشرة:** يقصد بها المشاكل المتعلقة بنقل العبء الضريبي المتمثلة في:
 - ✓ **استقرار الضريبة:** يتمثل في تحديد الشخص الذي يتحمل العبء الحقيقي لها، فإذا تحمل المكلف القانوني نهائيا قيمة الضريبة يسمى استقرار مباشر للضريبة، أما إذا تمكن المكلف القانوني من نقل الضريبة إلى المكلف الفعلي، يسمى استقرار غير مباشر للضريبة (نقل عبء الضريبة)، وينجر عن استقرار الضريبة ظاهرة انتشار الضريبة.
 - ✓ **انتشار الضريبة:** يتأثر دخل المكلف الفعلي بعبء الضريبة بالنقصان بمقدار ما دفعه من دين الضريبة، مما يؤثر بصورة مباشرة في إنفاقه على الاستهلاك، وبالتالي تناقص دخول من يزودونه بالسلع الاستهلاكية، وبالتبعية تقليل إنفاقهم على الاستهلاك ومن ثم إنقاص من يزودونهم بالسلع الاستهلاكية، وهكذا تنتشر الضريبة.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن نقل عبء الضريبة يكون ممكنا بالنسبة لبعض الضرائب فقط، أما ظاهرة انتشار الضريبة فتشمل كافة أنواع الضرائب لأنه لا بد أن يترتب على كل ضريبة بعض

الانكماش في الاستهلاك الخاص، كما لا يؤدي نقل عبء الضريبة بالضرورة إلى إنقاص المكلف القانوني استهلاكه الخاص، بينما يؤثر انتشار الضريبة على استهلاك السلع.

✓ **التخلص من عبء الضريبة:** قد يكون التخلص غير مخالف للقانون، ويسمى التهرب الضريبي، أو مخالف لأحكام التشريع الجبائي، ويسمى الغش الضريبي. فالتهرب الضريبي (التهرب المشروع) هو تخلص المكلف من أداء الضريبة، نتيجة استفادته من بعض الثغرات الموجودة في التشريع الضريبي، والتي ينتج عنها التخلص من دفع الضريبة دون أن تكون هناك مخالفة للنصوص القانونية، أما الغش الضريبي (التهرب غير المشروع) هو تهرب مقصود من طرف المكلف نتيجة مخالفته الصريحة عمدا لأحكام القانون الضريبي لعدم دفع الضرائب المستحقة، وذلك من خلال الامتناع عن تقديم التصريح بمداخله، أو تقديم تصريح ناقص أو إعداد قيود وتسجيلات مزيفة.

ب- **الآثار المباشرة:** تتمثل في تأثير الضريبة على نمط الاستهلاك، الإنتاج، الادخار والسلوكيات الاقتصادية الأخرى كالتوزيع والأسعار، وتتوقف هذه التأثيرات على مقدار مبلغ الضريبة المستحقة، الأوجه التي تستخدم فيها الدولة حصيلة الضرائب.

✓ **الاستهلاك:** تؤثر الضريبة على الدخل بالنقصان، وبالتالي على استهلاك السلع والخدمات، وذلك حسب درجة مرونة الطلب، حجم الدخل وإنفاق الدولة.

✓ **الادخار:** تمول الضريبة مدخرات الدولة، في حين تتأثر ادخارات الأفراد سلبا لنقص المداخل.

✓ **الإنتاج:** بما أن الضرائب تؤثر سلبا على الاستهلاك (الطلب)، فإن الإنتاج (العرض) سيتأثر سلبا، كما تؤثر الضرائب على النشاط الاقتصادي من خلال التنقل لفروع الإنتاج الأقل عبئا.

✓ **الأسعار:** عند اقتطاع الضريبة يقتطع جزء من دخول الأفراد، وبالتالي يقل الطلب مما يؤدي لخفض الأسعار، إذا لم تدخل الدولة حصيلة الضريبة في مجال التداول، وتلائم هذه السياسة معالجة حالة التضخم، أما في فترات الانكماش، تخفض الدولة الضرائب لتشجيع الإنفاق، وبالتالي زيادة الطلب، فتعود الأسعار للارتفاع.

✓ **التوزيع:** تسعى الدولة إلى تقليل التفاوت بين طبقات المجتمع من خلال إعادة توزيع الدخل، إلا أن هذا التوزيع قد يكون غير عادل، إذ أن الضرائب المباشرة تؤثر على الطبقات الغنية ومدخراتها، في حين أن الضرائب غير المباشرة تكون ذات عبء ثقيل على الفئات الفقيرة.